

دور التطور التكنولوجي والعولمة في تغيير مبدأ ندرة الموارد الاقتصادية

رسالة صافي حضور^١

مستخلص

يحاول هذا البحث الإجابة عن السؤال التالي: هل لا تزال المشكلة الاقتصادية الرئيسية في عصر العولمة هي مشكلة ندرة الموارد؟ فهو يهدف إلى تبيان دور العلم والتكنولوجيا والإنتاجية والعولمة، كمتغيرات مستقلة في جعل الموارد كمتغير تابع، أقل ندرة، ودورها في إزاحة مشكلة ندرة الموارد إلى مرتبة مشكلة غير رئيسية في الاقتصاد وإظهار أن مشكلة التوزيع هي المشكلة الرئيسية في الاقتصاد.

يتوصل البحث إلى النتائج التالية:

- بفعل الثورات التكنولوجية وارتفاع الإنتاجية وبفعل العولمة الاقتصادية لم تعد مشكلة ندرة الموارد في بدايات القرن الواحد والعشرون هي المشكلة الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد، بل أصبحت مشكلة التفاوت في توزيع الثروات والمداويل هي المشكلة الرئيسية في علم الاقتصاد، وهي أحد أبرز أسباب معظم الأزمات الاقتصادية المعاصرة، فمعظم الأزمات الاقتصادية هي أزمات فيض في الإنتاج وليس ندرة في الموارد.
- يلعب امتلاك المعرفة والمهارات دوراً محورياً في رفع الإنتاجية، والحد من التفاوت في الثروات والدخول بين الدول وداخل الدول نفسها، ورغم ذلك زادت حدة التفاوت في التوزيع خلال العقود الثلاث الماضية. وزيادة حدة اللامساواة مرشحة للزيادة في العقود القادمة، بسبب تسعة عوامل تم مناقشتها في البحث. وهذا يعاكس تنبؤات دراسات ونظريات سابقة وعلى رأسها نظرية كوزنتس.

^١ أستاذ في كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق - الجمهورية العربية السورية. البريد الإلكتروني: raslankhadour@gmail.com

- يوصي البحث بإعادة الإعتبار لمشكلة التوزيع في التحليل الاقتصادي، وفي مناهج كليات الاقتصاد والإدارة، واعتبارها المشكلة الرئيسة في علم الاقتصاد. يُمكن اعتماد الإنصاف في توزيع الثروات والدخول كمدخل لمعالجة الأزمات الاقتصادية الكلية باعتباره محققاً للطلب الكلي في المدى الطويل.
- كلمات مفتاحية: ندرة الموارد، الإنتاجية، العولمة، التكنولوجيا، مشكلة التوزيع.

The Role of Technological Development and Globalization in Changing Scarcity of Economic Resources

*Raslan Safi Khadour*²

Abstract

This research attempts to answer the following question: Is the main economic problem in the era of globalization still a problem of scarcity of resources ?

The research aims to show the role of science and technology, productivity and globalization (as independent variables) in making resources (as a dependent variable) less scarce and its role in removing the problem of scarcity of resources to a non-major problem in the economy and to show that distribution problem is the main problem in the economy.

The research shows the following results:

- Due to technological revolutions, high productivity and economic globalization, the scarcity of resources at the beginning of the twenty-first century is no longer the main economic problem of the economy. The problem of inequality in the distribution of wealth and income is the main problem in economics, which is one of the most important causes of most contemporary economic crises. Most of the economic crises are crises of surplus production rather than scarcity of resources.
- Knowledge and skills play a pivotal role in raising productivity and reducing disparities in wealth and incomes between countries and within countries. However, distribution disparities have increased over the last three decades. The increase in inequality is likely to increase in

² Professor, Department of Economics, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus - Syrian Arab Republic. Email address: raslankhadour@gmail.com

the coming decades because of nine factors discussed in the research. This contrasts with the predictions of earlier studies and theories, especially the Kuznets theory.

- The research recommends reconsidering the problem of distribution in economic analysis and in the curricula of the faculties of economics and administration, which is the main problem in economics. To address macro-economic crises, the introduction of equity in the distribution of wealth and incomes can be adopted as a catalyst for aggregate demand.

Keywords: Resources scarcity, Productivity, Globalization, Technological revolutions, Distribution problem.

أولاً: مقدّمة

منذ أن تبلور علم الاقتصاد، كعلم مستقل عن العلوم الاجتماعية الأخرى في القرن الثامن عشر تطالعتنا الغالبية العظمى من كتب مبادئ علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي الجزئي والكلّي في جامعاتنا وفي كل جامعات العالم (Richard, 2008, McKenzie&Dwight,) (Case, Fair&Oster-2014); 2008; سامويلسون ونوردهاوس، ٢٠٠٦) بمقولة المشكلة الاقتصادية الرئيسية، التي تصاغ على أنّها مشكلة الندرة النسبية للموارد ، والتي تعدّ من مبررات وجود علم الاقتصاد، ولكن هل لا يزال مبدأ ندرة الموارد بالطريقة التي يصاغ بها منذ قرون دقيقتاً مع الثورات التكنولوجية وارتفاع الإنتاجية ومع انتشار العولمة؟ نعتقد أننا أصبحنا نقوم بتضليل دارسي علم الاقتصاد حول جوهر المشكلة الاقتصادية.

إنّ القول بأنّ المشكلة الأساسية في علم الاقتصاد هي مشكلة ندرة الموارد هي أطروحة صحيحة نسبياً قبل وفي زمن آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠)، الذي تبلور على يديه علم الاقتصاد وصاغه كعلم مستقل عن العلوم الاجتماعية الأخرى. كتب آدم سميث في كتابه " بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم" الصادر عام ١٧٧٢ " تبدو الصين راکدة منذ زمن طويل، فماركو بولو، الذي زارها منذ أكثر من خمس مائة عام، يصف زراعتها وصناعتها وازدحامها بالسكان كما يصفها بنفس الألفاظ التي يصفها بها الرحالة في هذه الأيام " (آدم سميث، ٢٠٠٧ ، ص. ٢٧٨). وحتى نهاية القرن التاسع عشر لم يتغير الكثير عن زمن آدم سميث، وعن زمن ماركو بولو، ولكن تغير الكثير الكثير بالنسبة لكل دول العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ومع

الثورات التكنولوجية والمعلوماتية ومع انتشار العولمة، وتغيّر الكثير بالنسبة للصين تحديداً، التي تستعد لتكون الاقتصاد رقم واحد في العالم في عام ٢٠٢٠.

من حيث المبدأ، يمكن القول أنّ مبدأ ندرة الموارد هو مبدأ صحيح في زمن آدم سميث، وزمن مالتوس (١٧٦٦-١٨٣٤)، الذي تحدّث عن تزايد الموارد بمعدلات سلسلة حسابية وتزايد السكان بمعدلات سلسلة هندسية، وزمن ريكاردو (١٧٧٢-١٨٢٣) (Case, Fair&Oster-2014,) (pp.603-604)، الذي تحدث عن ندرة الأراضي مع تزايد النمو السكاني في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، إلا أن الوضع بدأ بالتغير منذ عقود، وأصبحت المشكلة الرئيسية في علم الاقتصاد هي مشكلة التوزيع. ونعتقد أنه يجب التوقف عن تضليل العالم وتضليل طلاب علم الاقتصاد والقول بأن المشكلة الرئيسية في علم الاقتصاد هي مشكلة ندرة الموارد، في حين أن المشكلة الرئيسية التي سنحاجج بها في هذا البحث، هي مشكلة التوزيع وكيفية استغلال الطاقة الإنتاجية الكامنة لعناصر الإنتاج.

وحتى قبل أن يتبلور علم الاقتصاد، كعلم مستقل في القرن الثامن عشر، كتب تقي الدين المقرئزي (١٣٦٦-١٤٤١ م) في بداية القرن الخامس عشر ١٤٠٤م، عن أسباب المجاعات والمشاكل الاقتصادية، التي حلت في مصر في عصره، حيث يذكر ثلاثة أسباب رئيسية لتلك المجاعات لا رابع لها على حد قوله تتمثل في: ١- انتشار الفساد والرشوة، ٢- غلاء الأفيان، ٣- رواج الفلوس، بمعنى زيادة صك النقود، وبالتالي ارتفاع الأسعار (المقرئزي، ٢٠٠٧، ص. ١١٧-١٢٢). واضح أنه ليس من بين الأسباب الثلاثة سبب له صلة بندرة الموارد.

هذا لا يعني أنّ مشكلة الندرة لم تعد موجودة، ومن الخطأ الفادح اعتبارها غير موجودة، لكنها لم تعد مشكلة علم الاقتصاد الرئيسية، بل أصبحت مشكلة تأتي في المرتبة الثانية بعد مشكلة التوزيع.

لقد جاء الحماس للنماذج الرياضية الإحصائية، ونماذج المحاكاة النظرية التي تبسط الواقع وانتشارها خلال العقود الماضية، ليُبعد التحليل الاقتصادي عن مسألة التوزيع ببعدها الاقتصادي والاجتماعي، التي تُعدّ من المسائل الأكثر تعقيداً والأكثر أهمية، التي تواجهها مجتمعاتنا المعاصرة، وتحتاج إلى التحليل والدراسة المعمّقة بالتعاون مع العلوم الاجتماعية الأخرى، وبالاستناد إلى التحليل الاقتصادي لنتائج النماذج الرياضية، أكثر ممّا تحتاج إلى

عمليات حسابية ونماذج رياضية مجردة، خاصة وأن الطرق المستخدمة في قياس اللامساواة (معامل جيني^٣، وغيره)، تعطي فكرة عامة رياضية إحصائية عن اللامساواة والتشتت في التوزيع، ولا تتهم أحد أو تحدد مدى اتساع فجوة التفاوت في التوزيع بين شرائح وأفراد المجتمع، وغالباً ما تكون منحازة.

هدف البحث: يحاول هذا البحث الإجابة على السؤال التالي: هل لا تزال المشكلة الاقتصادية الرئيسية في عصر العولمة هي مشكلة ندرة الموارد؟ سنحتاج بأن المشكلة الأساسية في علم الاقتصاد، في عصر الثورات التكنولوجية المتلاحقة، التي فتحت آفاقاً بلا حدود لرفع إنتاجية عناصر الإنتاج، وخاصة مع اندفاع العولمة بشكل قوي، منذ تسعينات القرن الماضي لم تعد مشكلة ندرة الموارد.

يهدف البحث إلى تبيان دور العلم والتكنولوجيا والإنتاجية والعولمة (كمغيرات مستقلة) في جعل الموارد (كمغير تابع) أقل ندرة^٤، وفي إزاحة مشكلة ندرة الموارد إلى مرتبة مشكلة غير رئيسية في الاقتصاد، وإظهار أن مشكلة توزيع الموارد وكيفية استغلالها، هي المشكلة الرئيسية في الاقتصاد.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية تقول: أن المشكلة الرئيسية في علم الاقتصاد لم تعد مشكلة ندرة الموارد في عصر العولمة، بل المشكلة الرئيسية التي تواجه البشرية في مجال الاقتصاد هي مشكلة التفاوت المرتفع في توزيع الثروات والدخول، وأن أحد الأسباب الرئيسية للأزمات الاقتصادية المعاصرة هو التوزيع وليس الندرة. بمعنى آخر مشكلة العالم اليوم هي مشكلة توزيع الثروات والمداخيل أكثر منها مشكلة ندرة الموارد.

^٣ يعطي مؤشر جيني نظرة فنية ذات بعد إحصائي وعامة عن اللامساواة في التوزيع ويحدد تشتت الدخل وهو حيادي لا يتهم أحد ولا يعبر عن التفاوت في التوزيع بين شرائح وفئات المجتمع المختلفة، حيث تتراوح قيمته بين الصفر الممثل للمساواة الكاملة والواحد الممثل لعدم المساواة الكاملة.

^٤ سنفترض هنا أن وفرة الموارد هو متغير تابع يتبع لثلاث متغيرات محيّدة (مستقلة) هي التطور التكنولوجي، إرتفاع الإنتاجية وانتشار العولمة.

ثانياً: المقصود بندرة الموارد الاقتصادية

ماذا نقصد بالموارد الاقتصادية؟ يُفضّل الاقتصاديون تقسيم الموارد الاقتصادية حسب دورها في العملية الإنتاجية، والتي يطلق عليها عناصر الإنتاج، والمتمثلة بالأرض والموارد الطبيعية، العمل والموارد البشرية، رأس المال، التنظيم والمعرفة. تشكّل الموارد الاقتصادية في المجتمع (الموارد الطبيعية والبشرية والرأسمالية) مصدر عناصر الإنتاج، التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية. نفهم الموارد الاقتصادية هنا على أنها عناصر الإنتاج وكل السلع والخدمات، سواء تلك التي تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى، أو تلك التي تذهب للاستهلاك النهائي.

ما المقصود بالندرة النسبية للموارد الاقتصادية؟ يربط مبدأ الندرة النسبية بين الرغبات والاحتياجات وبين الموارد، أي مقابلة توفر السلع بكثرة وتنوع الحاجات. والمقصود بالندرة، ندرة عناصر الإنتاج وندرة السلع والخدمات، التي تلبي احتياجات البشر، بمعنى عدم توفر الموارد البشرية، الموارد الطبيعية والأرض، والمادية والمالية والسلع والخدمات الكافية لتلبية وإشباع كل الاحتياجات سواء المادية أو المعنوية المتعددة والمتنوعة والمتجددة، بحيث تلبي احتياجات كل أفراد المجتمع (خضور وعيسى، ٢٠١٧، ص.١-١٣).

إذا نظرنا إلى سطح الكرة الأرضية، وما هو متاح من معلومات حول ما هو متوفر في باطنها، وما هو حجم الموارد والطاقات الكامنة غير المستغلة، سنجد أنّ الكثير من الموارد غير محدودة، وبعضها متجدد. وجاءت الثورات التكنولوجية، التي طوّرها الإنسان عبر قرون، والتي أصبحت بلا حدود، لتضاعف إنتاجية عوامل الإنتاج مرات عديدة خلال أقلّ من قرن، ولتضاعف بعض تلك الموارد عشرات المرات، ولتخفف الكميات والأحجام المستخدمة من الموارد لإشباع الحاجات المتنامية.

ثالثاً: دور العلم والتكنولوجيا في الحد من ندرة الموارد

لم يخطر على بال كل من مالتوس وريكاردو وغيرهم (دليلة، الاقتصاد السياسي، ١٩٨٠، ص.٣٩٧-٤١٢)، عندما كتبوا عن ندرة الموارد في القرن الثامن عشر، والتاسع عشر، وفي القرن العشرين، أنّ الثورات الصناعية والتكنولوجية ستؤدي إلى مضاعفة الإنتاج من السلع

والخدمات التي تُلبّي احتياجات البشر. لقد أوجدت الثورة الصناعية والثورات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية المتلاحقة، مناخاً للتقدم التكنولوجي، وارتفاع الإنتاجية، ومضاعفة الإنتاج من السلع والخدمات مرات عديدة منذ القرن الثامن عشر وحتى الآن. وقد أدّت الثورة الصناعية إلى تضاعف الناتج العالمي بالأسعار الثابتة ١٥٠ مرة خلال القرنين والنصف التي أعقبت تلك الثورة (بيكيتي ٢٠١٦، ص. ٨٢-٩٨). يوضح الجدول رقم (١) أنّ معدلات النمو في الناتج العالمي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، هي أعلى من معدلات النمو السكاني، حيث بلغ معدل نمو الناتج العالمي ٣٢,٤ عام ١٩٥٠، في حين كان معدل النمو السكاني في نفس العام ٨,١% وبفارق ٥٢,٢%. وفي عام ٢٠١٦ بلغ هذا الفارق ٣١,١%.

جدول رقم (١): تطوّر معدل نمو عدد سكان ومعدل نمو الناتج العالمي والفائض

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية

العام	معدل نمو الناتج العالمي (%)	معدل نمو سكان العالم (%)	الفائض في معدل نمو الناتج مقارنة بنمو السكان (%)
١٩٥٠	٣٢,٤	٨,١	٥٢,٢
١٩٦١	٣٣,٤	٣٥,١	٩٨,٢
١٩٦٥	٥٦,٥	١٠,٢	٤٦,٣
١٩٧٠	٦٨,٤	١٠,٢	٥٨,٢
١٩٧٥	٧٨,٠	٨٦,١	٠,٨
١٩٨٠	٩٧,١	٧٥,١	٢٢,٠
١٩٨٥	٨٧,٣	٧٥,١	١٢,٢
١٩٩٠	٠٠,٣	٧٤,١	٢٦,١
١٩٩٥	١٠,٣	٥١,١	٥٩,١

العام	معدل نمو الناتج العالمي (%)	معدل نمو سكان العالم (%)	الفائض في معدل نمو الناتج مقارنة بنمو السكان (%)
٢٠٠٠	٤٠,٤	٣٢,١	٠,٨,٣
٢٠٠٥	٨٤,٣	٢٥,١	٥٩,٢
٢٠١٠	٣٢,٣	٢٢,١	١٠,٢
٢٠١٥	٨٢,٢	١٩,١	٦٤,١
٢٠١٦	٤٩,٢	١٨,١	٣١,١

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الحسابات القومية والسكان للبنك الدولي،

Data.worldbank.org/indicator, World Bank national accounts data,

and OECD National Accounts data files.

ومن نتائج الثورات التكنولوجية المتلاحقة تخفيض الكميات المستخدمة من بعض عناصر الإنتاج وتقليل الزمن المطلوب لإنتاج ما يكفي البشر من السلع والخدمات، حيث أدت الأساليب التكنولوجية المتطورة إلى تخفيض الكميات المستهلكة من الموارد الطبيعية والمواد الخام لإنتاج الوحدة الواحدة من معظم المنتجات، وخاصة الصناعية منها، بدءاً من وسائل النقل والآلات الصناعية وصولاً إلى المباني والمنازل. إذا أخذنا جهاز الموبايل المتعدد الإستعمالات (للقيام بعشرات أشكال الإتصال والتواصل، لتخزين المعلومات، للتصوير، للإضاءة، لتنظيم المواعيد، إلخ) كمثال، نجد أنه يحتاج إلى بضعة غرامات من المعدن، وبضعة غرامات من مادة البلاستيك، وبضعة غرامات من الزجاج، أي أنه يحتاج إلى كميات متواضعة جداً من الموارد الطبيعية، ومورد آخر هو المعرفة البشرية، والمعرفة مورد متجدد وغير ناضب. ويقدم هذا الجهاز البسيط العشرات من الخدمات، التي كنا نحتاج إلى أطنان من المواد لتصنيع معدات وأجهزة تقدم لنا نفس الخدمات وبنوعيات وجودة أدنى.

كما أنّ تطبيقات الاقتصاد الدائري (تدوير النفايات الصلبة والسائلة، تدوير المياه) قلّصت كثيراً من استخدام وتبيد الموارد الطبيعية^٥، حيث تُعدّ صناعة تدوير المخلفات من أبرز الصناعات الواعدة في العالم، إذ أصبحت، على سبيل المثال، تستحوذ على ٣٥% من إجمالي الاستثمارات الصناعية في ألمانيا و٢٨% في الولايات المتحدة و٢٣% في بريطانيا (Waste Business journal, 2017).

وجاءت ثورة الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة الجوفية، الطاقة الحيوية، طاقة المد والجزر،..... إلخ) لتلغي مبدأ ندرة الموارد التقليدية، ولتوفّر ملايين الأطنان من الموارد الطبيعية الاحفورية سنوياً.

حتى ندرة الأراضي في المدن الكبرى تمّ حلّها نسبياً من خلال تكنولوجيا البناء التي قلّصت الحاجة للأراضي من خلال التوسّع العامودي في الهواء وصولاً إلى ٨٠٠ متر في الهواء فوق الأرض، حتى تاريخه^٦، وعشرات الأمتار عمقا تحت الأرض.

رابعاً: دور ارتفاع الإنتاجية في الحد من ندرة الموارد

يقود ارتفاع إنتاجية عناصر الإنتاج إلى استخدام كميات وأحجام أقل من عناصر الإنتاج، وزمن أقل لإنتاج ما يكفي البشر من السلع والخدمات، خاصة عندما ترتفع الإنتاجية بمعدلات أعلى من معدلات النمو السكاني. كان معدّل النمو السنوي للإنتاجية في القرن الثامن عشر على المستوى العالمي بحدود ١,٠% ثم ارتفع إلى ٩,٠% في القرن التاسع عشر وإلى ٦,١% في القرن

^٥ يؤدي الاقتصاد الدائري إلى الحد من استنزاف الموارد عموماً بما في ذلك الغابات وقطع الأشجار، حيث أنّ كل ورقة مسترجعة توفّر واحد لتر من المياه و١٥ غرام من الخشب و٥,٢ وات/ساعة من الكهرباء، وكل طن من الكرتون المسترجع يوفر ٥,٢ طن من أخشاب الغابات، وكل طن من البلاستيك المسترجع يوفر ٧٠٠ كغ من النفط الخام. وكل أشكال المعادن المسترجعة تحدّ من استنزاف المناجم، فكل واحد كغ من الألمنيوم المسترجع يوفر ٨ كغ من مادة البوكسيت و٤ كغ من المواد الكيميائية و١٤ كيلوات / ساعة من الكهرباء.

^٦ تعمل اليابان على بناء برج يبلغ ارتفاعه ٤٠٠٠ متر ويستوعب بحدود مليون نسمة ويُفترض أن ينتهي بناؤه عام ٢٠٤٠.

العشرين (بيكيتي وتوماس، ٢٠١٦، ص. ٩٤-٩٥) وهو يتزايد بشكل مضطرد في القرن الواحد والعشرين.

مع ارتفاع إنتاجية العمل يصبح هناك فائض من قوة العمل، ويصبح عنصر العمل أقل ندرة، ومع ارتفاع إنتاجية وحدة المساحة من الأرض تصبح الأرض أقل ندرة، ومع ارتفاع إنتاجية الآلات والمعدات ووسائل النقل تصبح أقل ندرة. كما أن ارتفاع الإنتاجية يؤدي إلى تحسين نوعية المنتجات وانخفاض تكاليف إنتاجها.

عندما ترتفع إنتاجية وحدة المساحة من الأرض (ليكن هكتار) بمقدار الضعف، هذا يعادل زيادة مساحة الأرض الصالحة للزراعة بمقدار الضعف، وهذا ينطبق على بقية عناصر الإنتاج. أدى ارتفاع إنتاجية وحدة مساحة الأرض الزراعية وإنتاجية العامل الزراعي إلى تخفيض عدد العاملين في الزراعة في كل دول العالم، وتحديداً البلدان الأوروبية من ٧٥% عام ١٨٠٠م إلى ٥٠% عام ١٩٥٠ إلى ٣-٩% في عام ٢٠١٦ من إجمالي العاملين في الاقتصاد، ففي العام ١٨٠٠ كانت الزراعة تمثل ثلاثة أرباع النشاط الاقتصادي وتوظف ثلاثة أرباع قوة العمل مقابل أقل من ١٠% في بدايات القرن الواحد والعشرين. على سبيل المثال، كان يعمل في الزراعة في عام ١٨٠٠ في فرنسا ٦٤% من العمالة انخفضت النسبة إلى ٣% عام ٢٠١٢، وفي الولايات المتحدة كان يعمل ٦٨% من العمالة في الزراعة عام ١٨٠٠ وأصبحت النسبة ٢% عام ٢٠١٢ (بيكيتي، ٢٠١٦، ص. ٩٩، ١٢٧). وهذه النسب المنخفضة من العمالة التي تعمل في الزراعة تُنتج ما يكفي من المنتجات الزراعية لتلبية احتياجات سكان هذه الدول مع فائض كبير للتصدير. وهذا يعني تحرير اليد العاملة الزراعية وليصبح عنصر العمل أقل ندرة، بل ليصبح فائضاً في بعض الأحيان، ولتصبح العمالة الفائضة متاحة لتعمل في قطاعات أخرى كقطاع الخدمات الذي تنمو الإنتاجية فيه بمعدلات أقل من القطاعات الأخرى، حيث يعمل في الدول الأوروبية ما بين ٧٠-٨٠% في هذا القطاع.

وكان ارتفاع إنتاجية العمل أحد أسباب ارتفاع معدلات البطالة خلال العقود الماضية، فبحسب تقرير لمنظمة العمل الدولية الصادر عام ٢٠١٧ يبلغ معدل البطالة على مستوى العالم في العام ٢٠١٦ بحدود ٨,٥%، وتجاوزت معدلات البطالة الـ ٢٥% في بعض دول العالم، ووصل عدد العاطلين عن العمل إلى ٧,١٩٨ مليون نسمة (International Labour

(Organization, ILO, 2017) وارتفاع معدلات البطالة يعني وجود فائض في العمالة. أي وجود فائض وليس ندرة في أهم عنصر من عناصر الإنتاج.

أدت الثورات التكنولوجية المتلاحقة وارتفاع مستوى تأهيل الموارد البشرية إلى ارتفاع الإنتاجية، ومع ارتفاع الإنتاجية انخفض عدد ساعات العمل إلى النصف تقريباً خلال الفترة ١٨٠٠-٢٠١٦، حيث كان عدد ساعات العمل الأسبوعية في القرن التاسع عشر ما بين ٦٠ و ١٠٠ ساعة عمل أسبوعياً، أصبحت ما بين ٣٥ و ٥٠ ساعة عمل أسبوعياً في العام ٢٠١٦. يوضح الجدول رقم (٢) تطور معدل النمو السنوي للإنتاجية وانخفاض عدد ساعات العمل الأسبوعية خلال القرون الثلاثة الماضية.

جدول رقم (٢): معدلات نمو الإنتاجية ومقارنتها بانخفاض عدد ساعات العمل

القرن	الثامن عشر	التاسع عشر	العشرين
معدل النمو السنوي للإنتاجية (%)	١,٠	٩,٠	٦,١
متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية	١١٠-٧٠	١٠٠-٦٠	٥٠-٣٥

المصدر: مقتبس من بيكيي وتوماس, ٢٠١٦, (ILO) International Labour Organization (2017)

خامساً: دور العولمة في الحد من ندرة الموارد

مع انتشار العولمة وتوسع نشاط الشركات متعددة الجنسيات عبر العالم تزايدت حرية حركة رؤوس الأموال والسلع وحرية حركة العمالة ورجال الأعمال بين اقتصاديات مختلف دول العالم، أي إمكانية أكبر لانتقال عناصر الإنتاج بين الدول من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة. يوضح الجدول رقم (٣) تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية وصادرات السلع والخدمات في العالم خلال الفترة ١٩٦٠-٢٠١٦.

جدول رقم (٣): تطوّر حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة الدولية وصادرات السلع والخدمات على المستوى العالمي لبعض الأعوام من الفترة الزمنية ١٩٦٠-٢٠١٦.

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٦٠	العام
٢٠٨١٩	٢١٢٨٨	١٨٩٠٢	١٢٩٠٦	٧٩١٢	٦٤٢٠	٤٢٩٩	١٥٧	الصادرات من السلع والخدمات/ (مليار دولار)
٣,٤٢	٢,٤٤	٧,٤٦	٠,٤٥	١,٣٩	٧,٣٣	٩,٣٠	٥,١٧	التجارة الدولية كنسبة من الناتج العالمي (%)
٢٣٠٠	٢٣٤٤	١٨٦٠	١٥٤٣	١٤٦١	٩,٣١٩	٣,١٩٦	٢,١٠	التدفق الصافي للاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)

المصدر: The world bank Data, <https://data.worldbank.org/>

UN, comtrade Yearbook, International Trade statistics

يُبيّن الجدول أنّ الصادرات الدولية من السلع والخدمات قد تضاعفت خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٦ بحدود ٨,٤ مرة، وبتحديود ١٣٢ مرة خلال الفترة ١٩٦٠-٢٠١٦. أمّا الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد تضاعفت بمقدار ٧,١١ مرة خلال ١٩٩٠-٢٠١٦، و٢٢٥ مرة خلال الفترة ١٩٦٠-٢٠١٦.

كانت معدّلات نمو التجارة الدولية وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر أعلى من معدّلات نمو الناتج العالمي، فقد بلغ متوسط معدّل النمو السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر ١٣% سنوياً خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٣ وهذا المعدّل يفوق كثيراً معدّل نمو الناتج العالمي. وبحسب دراسات البنك الدولي ازداد حجم التجارة الدولية بحدود ٢٧ ضعفاً بين عامي ١٩٥٠ و٢٠٠٦ وذلك بأكثر من ثلاث مرات من نمو الناتج العالمي. وازداد رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر بحدود ستة أضعاف خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٦ (مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٠، ص. ٦).

لقد ساعدت العولمة على التقارب التكنولوجي بين الكثير من دول العالم، وبفعل تطور وسائل النقل والإتصال وتقارب المسافات وعولمة الأسواق انخفضت تكاليف النقل عبر العالم، إذ تُسهّم حرية الإنتقال هذه في توفير عناصر الإنتاج والسلع المختلفة في أسواق عناصر الإنتاج وأسواق السلع في مختلف دول العالم، ومن شأن ذلك أن يجعل عناصر الإنتاج والسلع والخدمات أقل ندرة على المستوى العالمي، بحيث تصبح السلع وحتى الخدمات، التي كانت غير متوفرة أو نادرة في مكان ما من العالم، متاحة وأقل ندرة.

في عصر العولمة وانفتاح الأسواق وتحرير التجارة أصبح من الضروري النظر إلى ندرة الموارد وإلى الحاجات، ليس على مستوى الدول والأسواق المحلية والإقليمية، بل على المستوى العالمي. فإذا كان عنصر العمل نادراً في أوروبا فهو لم يعد كذلك في عصر العولمة، حيث عنصر العمل متوفر في الصين، وها هي الشركات الأوروبية تنتقل إلى الصين لتنتج. وإذا كان عنصر الأرض والموارد الطبيعية في اليابان مشكلة فهو لم يعد كذلك، حيث ارتفاع إنتاجية وحدة المساحة من الأرض جعلها أقل ندرة والتقنيات الجديدة جعلت الموارد الطبيعية هي الأخرى أقل ندرة.

في ظل العولمة انتشرت نماذج جديدة في الإنتاج والتجارة الدولية والتي تختلف عن نظريات ونماذج المزايا النسبية لريكاردو وحصيلة عوامل الإنتاج لهيكسشر- أوهلين، حيث نلاحظ انتشار سلاسل القيمة العالمية GVCs^٧، ونجد نموذج دورة المنتج Product cycle model، الذي يبين آلية تنميط عمليات الإنتاج وانتقالها على المستوى العالمي من دول صناعية متقدمة إلى دول أقل نمواً لديها وفرة في العمالة الماهرة ونصف الماهرة لتوفر منتجات بتكاليف منخفضة. وهناك نموذج تعهيد الأنشطة Outsourcing model، وكذلك تدويل الأعمال Off-shoring، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتجزئة سلسلة إنتاجها ونقل أجزاء من عمليات الإنتاج إلى دول مختلفة عبر العالم. ويشمل تدويل الأعمال في ظل التطور

^٧ سلاسل القيمة العالمية (Global value chains- GVCs): تشمل سلاسل القيمة العالمية كامل الأنشطة التي تقوم بها شركة واحدة أو عدة شركات في عدة دول في صناعة معينة، تبدأ مع البحوث والتصميم والتطوير مروراً بالتدريب وتأمين مدخلات الإنتاج وعمليات التصنيع والتسويق والتوزيع وخدمات ما بعد البيع وصولاً إلى إعادة التدوير.

المضطرد في تكنولوجيا المعلومات ليشمل، ليس فقط السلع، وإنما الخدمات أيضاً (غيربر، ٢٠١٣، ص. ٨٥-٩٣). هذه النماذج الجديدة للإنتاج والتجارة الدولية تجعل الموارد متاحة بشكل أفضل في أسواق عوامل الإنتاج وفي أسواق السلع على مستوى الكرة الأرضية كلها.

وفي جانب آخر فإنّ العولمة الاقتصادية تحمل آمالاً كبيرة في الحد من الفقر على المستوى العالمي، إلا أنّها تحمل في نفس الوقت معطيات وتنبؤات بزيادة حدة التفاوت في توزيع الثروات والدخول، خاصة وأنه يصعب في عصر العولمة تتبع الأصول الرأسمالية والأموال التي تجوب أسواق دول العالم، وتنتقل بطرق مختلفة، وبالتالي يصعب معها فرض ضرائب عادلة على تلك الأصول والأموال.

سادساً: سبب الإصرار والتسويق الدائم لندرة الموارد الاقتصادية

أصبح الترويج والتسويق لندرة الموارد مع بداية الألفية الثالثة لغايات وأسباب سياسية، أكثر منه لأسباب اقتصادية. فهذا مدير الإستخبارات الأمريكية جيمس كلابر يقول في إفادة له أمام لجنة الإستخبارات في مجلس الشيوخ عام ٢٠١٣ "المنافسة التي تنطوي على ندرة الموارد الطبيعية تعتبر تهديداً للأمن القومي على قدم المساواة مع الإرهاب العالمي، الحرب الإلكترونية والانتشار النووي" (Klare, 2013). هل فعلاً ندرة الموارد تهدد الولايات المتحدة مثل الإرهاب والانتشار النووي؟ أم أنه يقول ذلك كي يصرف الأنظار عن مشكلة تفاقم حدة توزيع الثروات والمداخيل في الولايات المتحدة ويحرف أنظار العالم عن أهداف الحروب الأمريكية في العالم؟

إنّ السؤال المشروع هو: هل فعلاً تُشنّ الحروب حالياً لأنّ الموارد نادرة؟ يبدو أنّ ما يجري منذ عقود يقول أنّ الحروب بين الدول والتزاعات والصراعات داخل الدول لا علاقة لها بندرة الموارد، بل تحصل لغايات السيطرة والسطوة ومراكمة الثروات ومن أجل تأمين التفوق ولأنّ هناك من يريد الحصول على الحصّة الأكبر من الدخل والثروات، وتعيش شعوب بعض الدول على كذبة كبرى أسمها ندرة الموارد، حيث يحاول أثريائها ونخبها السياسية وشركاتها عالمية النشاط تبرير حروبها والترويج لمقولة " أنه لا بد من الحروب من أجل الحصول على الموارد لتلبية الإحتياجات".

لماذا الإصرار والتسويق الدائم لندرة الموارد في عصر الوفرة إذاً؟ لسببين، السبب الأول هو للتغطية وصرف الأنظار عن مشكلة تفاوت حدّة التوزيع، وحجة لتبرير كل أنواع اللامساواة على المستويين الوطني والعالمي، رغم أنّ الندرة كانت حجة منطقية قبل الثورات الصناعية والثورات التكنولوجية وقبل العولمة الاقتصادية. والسبب الثاني لاستخدام الندرة كغطاء ومبرر من قبل من يملك فائض قوّة لشن حروب الهيمنة والسيطرة على دول وشعوب أخرى، فأغلب الحروب عبر التاريخ تشتمها الدول التي تملك فائض قوة عسكرية وفائض قوة اقتصادية. ومن يملك فائض قوة اقتصادية، على الأغلب، لا يعاني من ندرة الموارد. إذاً لم تعد ندرة الموارد سبباً مقنعاً للحروب والصراعات، فلو أنّ دول العالم، وتحديداً الولايات المتحدة، أنفقت تلك الأموال، التي تنفقها على التسليح والحروب، أنفقتها على تطوير الموارد والطاقت المتجددة، لكانت غيرت وجه الأرض. فقد بلغ حجم الإنفاق العسكري العالمي في عام ٢٠١٥ بحدود ١٧٧٦ مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل ٣,٢% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وتبلغ حصة الولايات المتحدة لوحدها من هذا الإنفاق ٣٣,٥%، ما يعادل ٩,٣% من ناتجها المحلي (Stockholm International Peace Research Institute, 2016, Table). ويبلغ حجم الإنفاق العسكري التراكمي العالمي خلال الفترة ١٩٨٨-٢٠١٥ بحدود ٤٠٠٠٠ مليار دولار.

سابعاً: الإنتاج والإستهلاك والأزمات الاقتصادية في زمن العولمة

أدت الثورات العلمية والتكنولوجية والعولمة الاقتصادية إلى ولادة أنماط جديدة للإنتاج نجم عنها نمو الإنتاج بمعدلات تزيد عن معدلات النمو السكاني، ممّا سهّل ولادة جديدة لمجتمع الإستهلاك. إذا عدنا إلى التاريخ، وكما هو وارد في الجدول رقم (٤) نجد أنّه حتى انطلاق الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر كان متوسط معدّل نمو الناتج العالمي بحدود ١,٠% في العام ١٧٠٠ ومتوسط معدل النمو السكاني العالمي ١,٠% وبالتالي كان ما يخص الفرد من النمو في الناتج يساوي الصفر. وكان متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج على مستوى العالم خلال الفترة ١٩٥٠-٢٠١٣ بحدود ٢%. وفي العام ١٩٥٠ كان متوسط معدل نمو الناتج العالمي ٣٢,٤% ومتوسط معدّل النمو السكاني العالمي ٨,١% ويكون بالتالي متوسط ما يخص الفرد من نمو الناتج ٢,٢%٥٢. وفي العام ٢٠١٦ بلغ معدّل نمو الناتج العالمي ١,٣% ومتوسط معدّل نمو سكان العالم ١,١%١٨. وبالتالي يكون متوسط ما يخص الفرد من نمو الناتج ١,١%٩٢.

جدول رقم (٤): معدلات نمو الناتج والسكان العالمي وما يخص الفرد من معدل النمو لبعض الأعوام من الفترة الزمنية ١٧٠٠-٢٠١٦

العام	متوسط معدل نمو الناتج العالمي (%)	متوسط معدل نمو سكان العالم (%)	ما يخص الفرد من نمو الناتج (%)
١٧٠٠	١,٠	١,٠	صفر
١٩٥٠	٣٢,٤	٨,١	٥٢,٢
١٩٩٠	٠,٣	٧٤,١	٢٦,١
١٩٩٥	١٠,٣	٥١,١	٥٩,١
٢٠٠٠	٧,٤	٣٣,١	٣٧,٣
٢٠٠٥	٩,٢	٢٥,١	٦٥,١
٢٠١٠	١,٤	٢٢,١	٨٨,٢
٢٠١٥	٩,٢	١٩,١	٧١,١
٢٠١٦	١,٣	١٨,١	٩٢,١
متوسط الفترة ٢٠١٦-١٩٥٠	-	-	٢

المصدر: مقتبس من بيكيتي وتوماس ، ٢٠١٦ ، ص. ٨١-١٠٢ ، صندوق النقد الدولي آفاق الاقتصاد العالمي لسنوات عديدة، شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة من تقرير إحصاءات السكان والإحصاءات الحيوية لسنوات عديدة، World Bank national accounts data, data.worldbank.org/indicator

في عصر العولمة وانفتاح الأسواق، والمنافسة العابرة للحدود تغيرت أنماط الإنتاج وأنماط الإستهلاك، وأصبح الركض وراء زيادة حجم الإنتاج وزيادة معدلات نمو الإنتاج إلى أقصى درجات ممكنة، ليس بهدف تلبية إحتياجات البشر، وإنما لغايات الأرباح القصوى. ولننظر حولنا، هل كل ما يتم إنتاجه وما يتم تسويقه من سلع وخدمات هو فعلاً لتلبية حاجتنا؟ نعرض فيما يلي تلك التغيرات كل على حدى.

١.٧ فائض في الإنتاج

يُنتج العالم اليوم من الغذاء ما يكفي ويزيد لتغذية أكثر من سبعة ونصف مليار إنسان يعيشون على سطح الكرة الأرضية، ويمكن إنتاج كميات أكبر من الكميات التي تُنتج حالياً، ورغم ذلك يعيش مئات الملايين من البشر في فقر غذائي شديد. ملايين الأطنان من الأغذية تُهدر وتُلقى في النفايات سنوياً، فبحسب تقرير صادر عن مؤسسة المهندسين الميكانيكيين البريطانيين (Institution of Mechanical Engineers, 2013)، فإن ما بين ٣٠ إلى ٥٠% من الناتج الغذائي العالمي البالغ ٤ مليار طن يذهب سنوياً إلى مكبات القمامة وأن ٥٥٠ مليار متر مكعب من المياه تذهب سنوياً لري محاصيل لا تستهلك نهائياً. وبحسب تقارير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ((Food and Agriculture Organization Reports, 2011-2017)، فإن ثلث الطعام المنتج للإستهلاك في عام ٢٠١٠ والبالغ ٣,١ مليار طن قد تم إهداره، وهذا يعادل نصف محاصيل الحبوب المنتجة على المستوى العالمي والبالغة ٣,٢ مليار طن في العام ٢٠١٠، وإن حوالي ٨١٥ مليون شخص، ما يعادل ١١% من سكان العالم يعانون من الجوع في العام ٢٠١٦ (www.alaraby.co.uk/society/2015/5/24) وتعدّ نسب هدر الغذاء في دول الخليج العربي من أعلى النسب في العالم، وخاصة في شهر رمضان، ففي المملكة السعودية التي تعدّ الدولة الأولى عالمياً في هدر الطعام، يتمّ هدر ما قيمته ١٣ مليار دولار من الأطعمة سنوياً (وزارة الزراعة السعودية، ورشة عمل، ٢٠١٦).

يمكن القول أنّ الفقر والجوع على مستوى الدول والأقاليم والعالم لم يعد سببهما نقص في الإنتاج أو ندرة الموارد، بل ناجم عن سوء في تخصيص وتوزيع الموارد الموجودة وعن مشكلة التفاوت في توزيع الثروات والدخول وليس عن مشكلة الندرة أو عدم التوفر. وإذا كانت الموارد نادرة فعلاً، هل مبرر المحافظة على مستوى الأسعار مقلع لإلقاء مئات، أو ربما آلاف الأطنان من المنتجات في البحر في بعض المواسم؟

٢.٧ أنماط الاستهلاك المعاصر

أصبح الركض ليس فقط من أجل زياد الإنتاج إلى أقصى درجة ممكنة، وإنما الركض أيضاً وراء زيادة الإستهلاك والإنفاق إلى أقصى الدرجات الممكنة. لننظر إلى أنماط الإستهلاك السائد حالياً في معظم المجتمعات المعاصرة، حيث وفر هائل في السلع والخدمات التي تبحث

عن مستهلكين. وكثير من المستهلكين حول العالم لا يملكون النقود للشراء، فقامت صناعة الإئتمان بمهمة تأمين النقود لتشجيع المستهلكين على الإنفاق، حيث أصبح بمتناول الكثيرين بطاقات الإئتمان والقروض الميسرة والرهون. وعندما يحصل الناس بسهولة على رصيد إئتماني فإنهم يقومون بإنفاق أموال لا يملكونها وتكون النتيجة ارتفاع ديونهم والعجز عن الوفاء. وهذا ما حصل مع عشرات ملايين الأمريكيين قبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي اندلعت في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٨ على أثر ذلك. ولننظر كم هي السلع والخدمات التي يتم شرائها من قبل مئات الملايين من البشر والتي تفيض عن احتياجاتهم وهي تُشترى لأن هناك عروض تسويقية تغريهم وأنماط تسويق بالتقسيط الآجل تدفعهم لشراء سلعاً تزيد عن حاجاتهم. صار الهدف من تحفيز الإستهلاك وتضخيمه هو للتخلص من فائض من الإنتاج تعاني منه اقتصاديات بعض الدول أكثر منه لتلبية احتياجات الناس. لذلك يتم دفع الناس وبطرق شتى (تقنيات التسويق الحديثة، التقسيط، التخفيضات، كميات أكبر مقابل سعر أقل) للإنفاق في مجالات تبتعد أحياناً عن حاجاتهم الأساسية وضرورات حياتهم. وأصبح المجتمع الاستهلاكي المتضخم جزءاً من صيرورة العولمة الاقتصادية، لم تعد الناس تشتري وتستهلك سلعاً وخدمات لتلبية احتياجاتها فقط، بل تشتري وتستهلك سلعاً وخدمات لأنها تُنتج وتُعرض وتُقدم بعروض وتخفيضات وضمن عروض مغرية وبالتقسيط من قبل الشركات المنتجة والمسوقة.

إذا نظرنا حولنا ولسلوكننا الاستهلاكي لوجدنا أنّ هناك كمّاً هائلاً من السلع والخدمات نستطيع الإستغناء عنه دون أن يؤثر ذلك على مستوى معيشتنا وعلى مستوى رفاهيتنا. هل كل هذا الكم الهائل من السلع والخدمات التي نشترها والتي لا نشترها هي ضرورية فعلاً لتلبية احتياجاتنا الضرورية والأساسية بل وحتى الكمالية؟ أم أصبحنا "نعيش لنستهلك بدلاً من أن نستهلك لنعيش"؟ وكما انفصلت الدورة السلعية عن الدورة النقدية، نسبياً، وكانت أحد أسباب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ٢٠٠٨، كذلك أصبح الاقتصاد الاستهلاكي منفصلاً بعض الشيء عن الحاجات الضرورية والأساسية للبشر.

٣.٧ جذور الأزمات الاقتصادية

إذا ما نظرنا إلى الأزمات الاقتصادية الكبرى نجد أنّ أغلب الأزمات هي أزمات فيض في الإنتاج وليس نقص في الإنتاج أو ندرة في الموارد، فبدءاً من أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩

وصولاً إلى الأزمة المالية والاقتصادية (أزمة الركود الكبير) عام ٢٠٠٨ نجد أنّ جذور الأزمات تعود إلى تراجع الطلب الكلي، لذلك ركزت النظرية العامة لكنز بعد أزمة الكساد الكبير على تحفيز الطلب الكلي للخروج من الأزمات (كينز، ٢٠١٠، ص. ٨١-٩٠)، فأحد أبرز أسباب نقص الإستهلاك وتراجع الطلب الكلي بشقيه الإستهلاكي والاستثماري هو تركيز الثروات والدخول وتفاقم حدة التفاوت في التوزيع، فالتفاوت الكبير واللامساواة على المستويين الوطني والعالمي هما اللتان تلجما الطلب الكلي، الذي يُعدّ مُحفّز الاستثمار وقاعدة النمو، لذلك نرى أنّ أغلب سياسات الإنقاذ التي اتبعتها وتبّعها الدول تستهدف تحفيز الطلب الكلي.

وإذا كانت الأزمات الاقتصادية في أغلبها أزمات فيض إنتاج وليس نقص في الإنتاج، كيف يمكن القول أنّ مشكلة علم الاقتصاد هي مشكلة ندرة الموارد؟ وبالتالي يمكن الإستنتاج بأنّ أحد الأسباب الرئيسة لأغلب الأزمات الاقتصادية منذ قرن ونيف سببها مشكلات في التوازنات الكلية وبالأخص تراجع الطلب الكلي الناجم عن التفاوت في التوزيع، وليس لمشكلة الندرة دوراً في الأزمات الاقتصادية الكبرى. ونظراً لزيادة حدة التفاوت في التوزيع، كاتجاه عام وذلك بعد عام ١٩٩٠ على مستوى معظم دول العالم، يُتوقع أن تكون الأزمات الاقتصادية المستقبلية أزمات سببها الرئيسي نقص الطلب الكلي. يمكن أن نأخذ الصين التي يحتلّ اقتصادها المرتبة الثانية عالمياً، نموذجاً، حيث أنتج النمو الصيني الإستثنائي (معدلات نمو بين ٨% و ١١% منذ بداية التسعينات من القرن الماضي) اختلالات كبيرة تتمثل باللامساواة والتفاوت الكبير بين الأغنياء والفقراء وبين المدن والأرياف. وقد لجم هذا التفاوت الكبير الطلب الداخلي الصيني، وأعطى إشارات إنذار لأزمات قادمة على المدى المتوسط، لذلك بدأت الحكومة الصينية منذ العام ٢٠٠٥ بوضع خطط وبرامج هدفها تنشيط الطلب الكلي الداخلي، عبر قنوات إعادة التوزيع، في محاولة منها لتفادي أزمات كبرى قادمة (لوموان، ٢٠١٠، ص. ١٧٥-١٧٩).

ثامناً: المشكلة الرئيسة في علم الاقتصاد هي مشكلة التوزيع

لقد كان التفاوت واللامساواة في توزيع الثروات والمداخيل عبر التاريخ ولا يزال فعلاً سياسياً أكثر منه نتاج آليات اقتصادية بحتة. بمعنى آخر لا يتمّ التفاوت في التوزيع بشكل

طبيعي وعفوي بل بفعل فاعل، وبشكل متعمّد. كما أن تاريخ التفاوت في التوزيع واللامساواة، في جزء منه، هو تاريخ للاقتصاد السياسي^٨. وحتى الحسابات الاقتصادية القومية لكل دول العالم كانت ولا تزال معنية ومنشغلة وبشكل متعمّد بحسابات إجمالي الناتج والدخل القومي وبالمتوسطات والإجماليات وليس بالتوزيع والتفاوت في التوزيع^٩.

تاريخياً، تشكّل الدرجة المرتفعة من تركّز الثروة والتفاوت الكبير في توزيع الدخل سبباً للأزمات الاقتصادية ومصدراً قوياً للتوترات السياسية والاجتماعية. فالتفاوت الكبير في توزيع الثروات والدخول يقود إلى تراجع الطلب الكلي. والأزمات الاقتصادية الحالية هي في أغلبها، كما أسلفنا في الفقرة السابقة، أزمات طلب والدليل على ذلك أن أغلب السياسات، التي تُتبّع لمعالجة الأزمات الاقتصادية في العالم هي سياسات تعتمد على تنشيط الطلب الكلي. لقد كان لتراجع القوة الشرائية لدى الطبقات الوسطى والفقيرة في الولايات المتحدة بفعل زيادة حدّة التفاوت في التوزيع بدءاً من تسعينات القرن الماضي دوراً مهماً في اندلاع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨، فقد أتاحت السيولة المرتفعة لدى المصارف، بفعل المدخرات الهائلة للأغنياء، الفرصة للشرائح الفقيرة والمتوسطة للاقتراض بسهولة وبشروط ميسرة، ونظراً لتراجع دخول تلك الشرائح أصبحت غير قادرة على تسديد تلك القروض.

لقد تسارع نمو نصيب/ حصة رأس المال من الدخل القومي بدءاً من العام ١٩٧٩ مع صعود المحافظون الجدد في كل من بريطانيا والولايات المتحدة ولاحقاً مع انهيار المعسكر الاشتراكي عام ١٩٨٩ ومن ثم انتشار العولمة المالية في التسعينات، وذلك مقارنة بفترة الثلاثين عاماً اللاحقة للحرب العالمية الثانية، حيث كان التوزيع بحدود ثلثين للأجور والدخول الأخرى من العمل وثلث للأرباح والربح والدخول الأخرى من رأس المال (بيكيتي، ٢٠١٦، ص. ٤٨). هذا

^٨ للتوزيع مفهومين، التوزيع الوظيفي والتوزيع الاجتماعي، وما يهمننا هنا هو التوزيع الاجتماعي. يُقصد بالتوزيع الوظيفي كيف يتوزّع الإنتاج بين سلع تذهب للإستهلاك وبيع تذهب للتكوين الرأسمالي. ويُقصد بالتوزيع الاجتماعي توزيع الثروة وتوزّع الدخل القومي بين أفراد المجتمع والمساهمين في العملية الإنتاجية على شكل أجور وأرباح وربوع وفوائد.

^٩ يُمكن العودة إلى نُظُم الأمم المتحدة للحسابات الاقتصادية القومية لعام ١٩٩٣ ولعام ٢٠٠٨ الصادرة عن الأمم المتحدة، التي تعتمد وتطبّقها أغلب دول العالم في إعداد حساباتها للدخل والناتج القومي.

الاتجاه الصعودي لحصة رأس المال ناجم عن سياسات مقصودة ومتعمدة وليس عفويًا. كانت حصة رأس المال من الدخل القومي في الدول الصناعية المتقدمة ما بين ١٥%-٢٠% عام ١٩٧٥ ثم ارتفعت إلى ٢٥-٣٥% في نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. نعرض فيما يلي كل من توزع المداخل وتوزع الثروات والعوامل الدافعة لزيادة حدة التفاوت في التوزيع.

١.٨ توزع المداخل

إذا ما تابعنا تطوّر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نجد أنه بلغ في أوروبا وأمريكا بحدود ٢١٥% من المتوسط العالمي عام ١٩٥٠، وارتفع إلى ٢٢٥% عام ٢٠١٢، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في آسيا وإفريقيا ٣٧% من المتوسط العالمي عام ١٩٥٠ ووصل إلى ٦٠% عام ٢٠١٢ (بيكيتي، ٢٠١٦، ص. ٦٨-٧٥)، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج العالمي بحدود ٤٠٠ دولار عام ١٩٥٠ وبتحوّل ١٠٥٠ دولار عام ٢٠١٢ وبحدود ١٠١٥٠ دولار عام ٢٠١٦ (World Bank national accounts data, 2017). يبدو أنّ العالم بدأ منذ تسعينات القرن الماضي يتجه نحو التقارب في مستويات المداخل بين البلدان الغنية وبعض البلدان النامية، ورغم ذلك يبقى التفاوت كبيراً واللامساواة شديدة للغاية بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ولكن داخل الدول يحصل العكس، حيث بدأ التفاوت والتباعد في مستويات الدخل وزيادة حصة الأرباح من الدخل القومي يزداد منذ بداية تسعينات القرن الماضي وخلال العقد الأول والثاني من القرن الواحد والعشرون. يُلاحظ منذ تسعينات القرن العشرين اتّجاه عالمي لزيادة التفاوت واللامساواة في توزيع الدخل والثروات، حيث وصلت قيمة معامل جيني^١ Gini index في العام ٢٠١٠ إلى ٧٠.٠٠ بالنسبة لسكان العالم ككل وبقيت بنفس النسبة حتى العام ٢٠١٦، ورغم أنّ التفاوت واللامساواة في توزيع الدخل قد تراجعت بين الدول خلال العقود الثلاث الأخيرة بسبب العولمة، إلا أنّها زادت داخل الدول (Bourguignon, 2016). ويمكن أخذ الصين والهند والنمور الآسيوية من جهة والدول الأوروبية وأمريكا من الجهة الأخرى كنموذج، كما أنّ توزيع الدخل العالمي أكثر تفاوتاً من توزيع الناتج العالمي، كون

^١ حدّر الرئيس الصيني تشي جينبينغ في قمة العشرين في عام ٢٠١٦ من خطورة وصول معامل جيني بالنسبة لسكان العالم ككل إلى مستوى ٧٠.٠٠، حيث اعتبر ذلك مؤشراً يُنبئ بالخطر على المستوى العالمي.

البلدان التي تملك المتوسطات الأعلى لنصيب الفرد من الناتج تملك أيضاً رؤوس أموال واستثمارات في دول أخرى وتحصل على تدفقاً موجباً من الدخول الأولية وبالتالي يكون دخلها القومي أكبر من ناتجها المحلي.

٢.٨ توزيع الثروات

فيما يخص الثروات نجد أنّ هناك تركيز في الثروة أخذ في التزايد بشكل واضح بدءاً من تسعينات القرن الماضي، حيث تبلغ حصة الشريحة العشرية الأعلى من إجمالي الثروة الخاصة ما بين ٦٠-٦٥% في دول أوروبا الغربية، و ٧٠% في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرون (بيكيتي، ٢٠١٦، ص. ٢٣٧، ص. ٣٥٧-٣٧٠).

وفي بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرون بلغت حصة ال ٥٠% الأدنى من السكان ما بين ٢-١٠% من الثروة القومية الخاصة فقط، في حين بلغت حصة ال ١٠% الأغنى ما بين ٦٠-٧٢% من الثروة الخاصة في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة (بيكيتي، ٢٠١٦، ص. ٢٧١-٢٧٣). رغم أنّ الضرائب التصاعديّة قد خفّفت من حدّة التفاوت في التوزيع بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مقارنة بالعقود السابقة، إلا أنّ التهرب والتجنّب الضريبي في ظل العولمة قد ازداد مع كثرة الجنات الضريبية والملاذات الآمنة، فالتهرب والتجنّب يؤديان إلى المزيد من اللامساواة.

٣.٨ العوامل الدافعة لزيادة حدّة التفاوت في التوزيع

يبدو أنّ الاتجاه العام منذ بداية تسعينات القرن العشرين يعرّز زيادة حدّة التّفاوت وشدّة تركّز الثروات، حيث تتوفر مجموعة من الأسباب والعوامل التي تدفع بهذا الاتجاه وهي:

أ- لعب التضخم دوراً مهماً في زيادة حدّة التفاوت في توزيع الثروات والمداخيل، فالتضخم هو من نتائج القرن العشرين، ومعدلات ارتفاع الأسعار كانت متواضعة على مدى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حيث كانت دائماً أقل من ١% وقريبة من الصفر. ومع كل موجة تضخمية تتم عملية إعادة توزيع لصالح من يملكون رؤوس الأموال والأصول الثابتة.

ب- الإتجاه العام السائد خلال العقود الماضية والذي يبدو أنه مستمر خلال العقود القادمة والمتمثل في كون العائد على رأس المال r أكبر من معدل النمو g ($r > g$)، كما برهن توماس بيكيتي في كتابه "رأس المال في القرن الواحد والعشرون".

ت- سيلعب التوريث دوراً مهماً في العقود القادمة، في تكريس وزيادة حدّة التفاوت في التوزيع، فتركز الثروات هو الإتجاه العام السائد في الدول الصناعية المتقدّمة منذ عقود. ونظراً لانخفاض عدد أبناء الأغنياء الذي يؤدي بدوره إلى تزايد تركّز الثروة، سيقود لاحقاً إلى زيادة حصة الثروة الموروثة من إجمالي الثروات المتراكمة. فعلى سبيل المثال، بلغ رأس المال الموروث في الدول الأوروبية بحدود ثلثي رأس المال الخاص عام ٢٠١٠ وبالكاد وصل رأس المال الناجم عن الإدخار إلى ثلث إجمالي رأس المال الخاص (بيكيتي وتوماس ، ٢٠١٦، ص٤٢٧-٤٢٩).

ث- هناك اتّجاه عام منذ ثمانينات القرن الماضي لتخفيض الضرائب على الشركات وعلى رأس المال، حيث تدفع العوامة باتّجاه المزيد من التنافس العالمي لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال التخفيضات الضريبية، وليزداد بالمقابل العبء الضريبي على مداخل العمل.

ج- تأتي ظاهرة الرواتب المرتفعة لسوبر مدراء المؤسسات المالية والمصرفية والشركات عالمية النشاط لتدفع باتّجاه المزيد من التفاوت في التوزيع^{١١}.

ح- الريع الاحتكارية للشركات، وبشكل خاص الشركات متعدّدة الجنسيات، والتي تتزايد رغم كل قوانين المنافسة ومنع الاحتكار.

خ- إنتشار العوامة المالية وصعوبة السيطرة على عوامة رأس المال المالي تُساهم في زيادة حدّة تركّز الثروات في ظل صعوبة فرض ضريبة تصاعديّة عالمية على رأس المال.

^{١١} بلغت الرواتب السنوية لأعلى خمس مدراء تنفيذيين على مستوى العالم في العام ٢٠١٣ ما بين ١٥ مليون دولار أدناها و٩٦ مليون دولار أعلاها، وهذا يعني ببساطة أن أعلى الرواتب يعادل ١٧٤٥ ضعفاً لوسطي الرواتب السنوية في الولايات المتحدة، حيث كان وسطي الرواتب السنوية في العام ٢٠١٣ بحدود ٥٥ ألف دولار.

- د- تنامي انتشار اقتصاد الظل واتّساع رقعة الجنات الضريبية عبر العالم.
- ذ- الميل الحدّي المرتفع للإدخار لدى الأغنياء مقارنة بالفقراء، الذي يقود إلى تراكم وتركز مرتفع لرأس المال.

كل تلك العوامل تُنبئ في المستقبل بالمزيد من التفاوت واللامساواة في توزيع الثروات والمداخيل.

يبدو أنّ زيادة حدّة التفاوت في توزيع الثروات والمداخيل تحدث على المستوى العالمي ويلعب اقتصاد الظل دوراً مهماً في زيادة حدّة هذا التفاوت (نابوليوني، ٢٠١٠، ص. ٦٤-٧٢). ولكن التفاوت في التوزيع في البلدان النامية هو أكثر حدّة من البلدان الصناعية المتقدّمة وذلك لسببين رئيسيين، حجم اقتصاد الظل المرتفع، وحجم التهرب الضريبي المرتفع في البلدان النامية، فيحسب تقرير للبنك الدولي حول اقتصاد الظل في العالم خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٧ نجد أنّ وسطي حجم اقتصاد الظل منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية البالغ عددها ٩٨ دولة بلغ ٣٧% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٩ و ١٠,٣٥% عام ٢٠٠٧، في حين يبلغ وسطي حجم اقتصاد الظل منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة ضمن مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) البالغ عددها ٢٥ دولة ٧,١٧% عام ١٩٩٩ و ٦,١٦% عام ٢٠٠٧ (World Bank, 2010, pp. 18-34). إنّ انتشار اقتصاد الظل يعني مستوى مرتفع للتهرب الضريبي وتفاوت أكبر في التوزيع، حيث أنّ العبء الضريبي، أي نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي، تتراوح ما بين ١٥ و ٢٥% في البلدان النامية في حين تتراوح بين ٣٥ و ٥٠% في البلدان الصناعية المتقدمة (OECD, Tax-database, 2015). إنّ الصين والهند اللتان يقطن فيهما حوالي ٧,٢ مليار، أي حوالي ٣٦% من سكان العالم حققوا معدلات نمو مرتفعة خلال العقدين الماضيين ولكن اللامساواة زادت بشكل متسارع خلال العقدين المنصرمين. تتسارع في الصين حدّة التفاوت بأسرع ممّا هو في الولايات المتحدة، حيث يحصل أبناء المدن على دخل يبلغ بالمتوسط ٢,٣ ضعف ما يحصل عليه سكان الريف ويحصل ١٠% من السكان الأعلى دخلاً على دخل يعادل أكثر من تسعة أضعاف الدخل الذي يحصل عليه الـ ١٠% الأفقر من سكان المدن (شيفر، ٢٠١٠، ص. ٣٤٩). وفي كولومبيا والأرجنتين، على

سبيل المثال، يحصل ١% من السكان على ٢٠% من الدخل القومي وهذه من أعلى نسب التفاوت في العالم (بيكيتي، ٢٠١٦، ص. ٣٥٠)

ويلاحظ بعد انهيار الإتحاد السوفييتي في تسعينات القرن الماضي وجود اتجاه عالمي (Trend)^{١٢}، يُظهر تزايد اللامساواة وحدة التفاوت في التوزيع، وتآكل وتراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للطبقة الوسطى في معظم دول العالم، وتحديداً في الولايات المتحدة الأمريكية (Selingo, 2017) وذلك بفعل العولمة وانتشار اقتصاد الظل والفساد. ويُعد ذلك التهديد الأكبر والأخطر للاقتصاد العالمي. وتكمن خطورة تراجع الطبقة الوسطى ودورها، كونها الحامل للتنمية، ويمكن أن يؤدي إفقارها إلى انهيارات وردود أفعال عنيفة.

وإذا عدنا إلى قوائم مجلة فوربس (-2000 Forbes, the world's Billionaires lists 2017)، التي تتضمن أغنى أغنياء العالم الذين يشكلون قلة قليلة تتحكم بجانب الطلب والعرض على مستوى الاقتصاد العالمي، ويملكون ثروات تعادل ثروات دول، نجد، كما يبين الجدول رقم (٥)، أنّ معدّل نمو ثرواتهم يفوق معدّل نمو الناتج العالمي بعدة أضعاف خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٠٠، حيث بلغ معدّل نمو ثرواتهم في العام ٢٠١٧ بحدود خمسة أضعاف معدّل نمو الناتج العالمي، وزاد عدد المليارديرات بمقدار أربع مرات ونصف وزادت ثرواتهم بمقدار ٥,٨ مرة خلال نفس الفترة. بلغت ثروة أغنى عشرة أشخاص في العالم في العام ٢٠١٧ بحدود ٦١٢,٥ مليار دولار بمعدل نمو ٢,١٠% مقارنة بالعام ٢٠١٦، حيث كانت ثروتهم ٥٥٦ مليار دولار.

^{١٢} إذا أخذنا الولايات المتحدة، كمثال، نجد أنّ التفاوت في التوزيع قد تفاقم في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين مقارنة بسبعينات القرن العشرين، حيث زادت حصة الشريحة العشرية الأعلى من الدخل القومي من ٣٠-٣٥% في السبعينات إلى ٤٥-٥٠% من الدخل القومي في بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. وفي الدول الأوروبية وبعض الدول النامية، كالهند وجنوب إفريقيا والصين والأرجنتين واندونيسيا، نجد أنّ حدة التفاوت بدأت بالارتفاع بشكل متسارع بدءاً من العام ١٩٩٠ (بيكيتي، ص. ٤٨، ٣١١-٣١٢). وفي الربع الأخير من العام ٢٠١٧ أطلقت إدارة ترامب (الحزب الجمهوري) خطة لتخفيض ضرائب الشركات من ٣٥% إلى ٢٠% ومن شأن ذلك أن يزيد دخول حصة ال ١% الأعلى دخلاً بمقدار ٥,٨%.

جدول رقم (٥): تطوّر عدد المليارديرات العالم و ثرواتهم ومعدّل نموّها خلال سنوات مختارة من القرن الواحد العشرون

العام	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٧
عدد المليارديرات	٤٧٠	٦٩١	١٠١١	١٨٢٦	٢٠٤٣
حجم ثرواتهم (مليار دولار)	٨٩٨	٢٢٠٠	٣٦٠٠	٧١٠٠	٧٦٧٠
معدل نمو الثروات السنوي (%) ^{١٣}	-	٧,١٥	٥٠	٩,١٠	١٨
معدل نمو الناتج العالمي (%)	٤٠,٤	٨٤,٣	٣٠,٣٢	٨٢,٢	٦,٣*
حجم ثروة أغنى عشرة أشخاص في العالم (مليار دولار)	٢,٢٥٥	٢,٢٦٢	٢,٣٤٢	٥٥٦	٥,٦١٢

المصدر: Forbes, the world's Billionaires lists 2000-2017, IMF Data mapper.

لقد جاءت اتّجاهات التوزيع الحالي، ويبدو أنها ستكون في المستقبل، بعكس ما خلصت إليه دراسات وأبحاث عديدة من أبرزها أبحاث كوزنتس^{١٤}، الذي بنى نظريته على أن التفاوت في التوزيع يزداد في المراحل الأولى من التصنيع والتقدم والنمو إلى أن يصل إلى الذروة ثم يبدأ التفاوت واللامساواة بعد ذلك بالتراجع مع ارتفاع درجات التصنيع والتقدم، حيث تبدأ عدالة التوزيع بالتحسّن عندما يتجاوز نصيب الفرد من الدخل القومي مثيلاتها في الدول متوسطة الدخل، حيث يرى كوزنتس أنّ العلاقة بين عدم المساواة مقدرة بمعامل جيني على المحور العامودي ومتوسّط الدخل على المحور الأفقي تأخذ شكل حرف U المقلوب (Kuznets, 1955, pp.1-28).

^{١٣} تم احتساب معدّل النمو السنوي لكلّ سنة من السنوات المختارة منسوبةً إلى السنة التي سبقتها مباشرة.

^{١٤} سيمون كوزنتس (١٩٠١-١٩٨٤): إقتصادي أمريكي حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام ١٩٧١، له مساهمات مهمّة في وضع أسس ومفاهيم الحسابات الاقتصادية القومية وتركّزت أبحاثه على تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل القومي وخاصة في فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي.

واضح أنّ هناك اتّجاهاً عاماً منذ بداية تسعينات القرن الماضي على المستوى العالمي يزداد مع رسوخ العولمة، حيث تزداد حدّة اللامساواة في توزيع الثروات في كل دول العالم الغنية منها والفقيرة. وقد نمت الثروات على المستوى العالمي منذ تسعينات القرن الماضي في المتوسط بنسب أسرع من نمو الدخل وقاد ذلك إلى تركّز شديد في الثروة، إذ تملك شريحة الـ ١% الأغنى في العالم ٥٠% من إجمالي الثروة الخاصة، وتمتلك الشريحة العشرية الأعلى ما بين ٨٠ و ٩٠% من الثروة الخاصة، في حين يملك النصف الأفقر من سكان العالم بحدود ٥% من إجمالي الثروة الخاصة، ويحوز ٤٠٠ شخص على ثروة تعادل ثروة ٤ مليار شخص (بيكيتي، ٢٠١٦، ص. ٣١، ٤٦١ - ٤٦٩). ومع تنامي اللامساواة في الثروات والدخول خلال العقود الثلاث السابقة يصبح هناك ندرة وهمية رغم تضاعف رؤوس الأموال والمداخيل مرات عديدة ورغم الوفرة في إنتاج السلع والخدمات.

بناءً على ما تقدم نرى أن يُعاد النظر بالأطروحة التي تقول أنّ المشكلة الرئيسة في علم الاقتصاد هي مشكلة ندرة الموارد، والتركيز على مشكلة التوزيع كونها المشكلة الرئيسة. ويُفترض أن تكون مسألة التوزيع محور التحليل الاقتصادي ومحور علم الاقتصاد ككل. ويُفترض أن يُركّز التحليل على توزيع الدخل القومي بين مداخيل العمل (الأجور وكل أشكال مكافآت العمل الأخرى) ومداخيل رأس المال أو مداخيل الملكية (أرباح، إيجارات وريوع، فوائد، توزيعات أخرى)، وكذلك التفاوت في توزيع دخل العمل بين العاملين بأجر أنفسهم والتفاوت في توزيع دخل رأس المال بين من يملكون رأس المال أنفسهم خاصة وأنّ الحصة الأكبر من النمو في الناتج تذهب، كما رأينا، إلى نسبة محدودة من السكان على شكل عوائد رأس المال في معظم دول العالم، رغم أنّه في العقود الثلاثة الأخيرة أصبح يذهب قسم لا بأس به من الدخل في البلدان الصناعية المتقدّمة إلى الإدارات العليا وكبار المديرين التنفيذيين في الشركات والمؤسسات الكبرى. وقد تكون الضريبة التصاعدية على الدخل بكل أشكالها، وكذلك الضريبة التصاعدية على الإرث إحدى الأدوات الهامة، التي لا تزال فعالة للحدّ من تفاقم مشكلة التوزيع في حال طبّقت باحترافية وبشفافية ونزاهة.

تاسعاً: استنتاجات وتوصيات البحث

- لم تعد مشكلة ندرة الموارد في بدايات القرن الواحد والعشرون، بفعل الثورات التكنولوجية وارتفاع الإنتاجية وبفعل العولمة الاقتصادية هي المشكلة الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد، كما كان الحال في القرنين الثامن والتاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وأصبحت مشكلة التفاوت في توزيع الثروات والمداخيل هي المشكلة الرئيسية في علم الاقتصاد، وهي أحد أبرز أسباب معظم الأزمات الاقتصادية المعاصرة. وهذا الإستنتاج يعزز صحة الفرضية التي انطلق منها البحث.
- يلعب امتلاك المعرفة والمهارات دوراً محورياً في رفع الإنتاجية والحدّ من التفاوت في الثروات والمداخيل بين الدول وداخل الدول نفسها. والمعرفة والمهارات تُعدّ سلعةً عامة ومتجدّدة يُمكن الحصول عليها، ورغم ذلك زادت حدّة التفاوت في التوزيع خلال العقود الثلاث الماضية. وزيادة حدة اللامساواة مرشحة للزيادة في العقود القادمة بسبب تراكم الثروات المورثة ووالطور التكنولوجي ومعدّلات النمو المرتفعة والتضخم وانتشار الفساد واقتصاد الظل والجنتات الضريبية. وهذا يعاكس تنبؤات دراسات ونظريات سابقة بهذا الخصوص وعلى رأسها نظرية كوزنتس.
- يوصي البحث بما يلي:
 - إعادة الإعتبار لمشكلة التوزيع في التحليل الاقتصادي وفي مناهج كليات الاقتصاد والإدارة واعتبارها المشكلة الرئيسية الأولى في علم الاقتصاد.
 - لتجنب الأزمات الاقتصادية الكلية يمكن اعتماد الإنصاف في توزيع الثروات والمداخيل كمدخل لتحفيز الطلب الكلي على المدى الطويل الذي يفضي إلى تحفيز الاستثمار والنمو المستدام.

لائحة المراجع

المراجع باللغة العربية

- الأمم المتحدة - اللجنة الإحصائية، نظام الحسابات الاقتصادية القومية لعام ١٩٩٣، ولعام ٢٠٠٨ الطبعة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ١٩٩٣، ٢٠٠٨.
- الأمم المتحدة، (٢٠١٤). إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، رصد السكان في العالم.
- المقريزي تقي الدين (٢٠٠٧). *إغاثة الأمة بكشف الغمة*، (٨٠٨ هـ / ١٤٠٤ م)، تحقيق كرم حلمي فرحات، الطبعة الأولى، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة.
- بيكيوتي توماس (٢٠١٦). *رأس المال في القرن الواحد والعشرين*، ترجمة وائل جمال/ سلمي حسين، الطبعة الأولى، دار التنوير للطباعة والنشر، القاهرة.
- خضور رسلان وعيسى هيثم (٢٠١٧). *التحليل الاقتصادي الجزئي في التطبيق العملي*، الطبعة الأولى، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق.
- دليلة عارف (١٩٨٠). *الاقتصاد السياسي*، منشورات جامعة حلب.
- سامويلسون نوردهاوس (٢٠٠٦). *علم الاقتصاد*، مترجم إلى العربية، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ٢٠٠٦.
- سميث آدم (٢٠٠٧). *بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم*، ترجمة حسني زينة، الطبعة الأولى، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد.
- شيفر أولريش (٢٠١٠). *انهيار الرأسمالية*، ترجمة عدنان عباس علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.
- صندوق النقد الدولي (٢٠١٦). *آفاق الاقتصاد العالمي لعدة سنوات*، شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة، عدد تشرين الأول.
- غيرير جيمس (٢٠١٣). *الاقتصاد الدولي*، ترجمة مجموعة مترجمين، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق.

كينز جون مينارد (٢٠١٠). النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود. الطبعة الأولى، النسخة العربية، ترجمة الهام عيداروس، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث.

لوموان فرانسواز (٢٠١٠). الاقتصاد الصيني، ترجمة صباح كعدان، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق.

نابوليوني لوريتا (٢٠١٠). الاقتصاد العالمي الخفي، ترجمة لبنى عامر، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.

وزارة الزراعة السعودية (٢٠١٦/١/٢٠). الحد من الفاقد والهدر في الغذاء - ورشة عمل، أطلع عليه بتاريخ ٢٠١٧/١١/١، من: www.alhayat.com/Articles

المراجع باللغة الأجنبية

Bourguignon F. (2016). Inequality and Globalization. How rich get richer as the poor catch up. *Foreign Affairs*, 95 (1), pp 11-15.

Case E. C., Fair R.C., Oster S.M. (2014). *Principles of Macroeconomics* (11th Edition). New York, USA: Pearson International Education.

Food and Agriculture Organization (2017). Global food losses and food waste. Retrieved on October 25, 2017, from www.fao.org/3/Reports.

Forbes Journal (2018). the world's Billionaires lists 2000-2017. Retrieved on February 20, 2018, From [www.forbes.com/billionaires/list- Years 2000- 2017/](http://www.forbes.com/billionaires/list-Years 2000- 2017/)

Institution of Mechanical Engineers (2013). Global Food:Waste Not, Want Not. April retrieved on September 30, 2017, from www.imeche.org/policy-and-press/reports/.

International Labour Organization (ILO) (2017, May). ILO 111 modeled estimates. Retrieved on December 15, 2017, from <http://www.ilo.org/ilostat/faces/oracle/webcenter>.

International Monetary Fund-IMF (2017). Foreign direct investment trends and statistics. Retrieved on November 15, 2017, From www.alaraby.co.uk/society/.

Klare, M. (2013). the coming global explosion. April retrieved on October 25, 2017, From <http://www.tomdispatch.com/post/>.

Kuznets S. (1955). Economic growth and income inequality. *American Economic Review*, 45(1), pp. 1-28.

Mckenzie R. B. & Lee D. R. (2006). *Micro economics for MBAs- The Economic way of thinking for managers*(first edition), New York : Cambridge University Press.

- Organization for Economic Cooperation and Development (2017). Countries tax database. Retrieved on November 10, 2017, From www.OECD.org/tax/tax-policy/tax-database.
- Reports of Waste Business journal (2017). Recycling Index. Retrieved on February 15, 2018, From www.wasteinfo.com.
- Selingo G. (2017). The missing middle class on college campuses. May 8 retrieved on September 5, 2017, From <https://www.linkedin.com/pulse/missing-middle-class-college-campuses-jeff-selingo/>.
- Stockholm International Peace Research Institute, (2016). The 15 countries with the highest military expenditure in 2015, Tables. March Retrieved on October 19, 2017, from <https://www.sipri.org/databases/milex>.
- The World Bank (2017). All Countries and Economies GDP. Retrieved on October 25, 2017, From <https://data.worldbank.org/>.
- The World Bank (2010,). Shadow Economies all over the world- New Estimates for 162 countries from 1999-2007. The World Bank Development Research Group. July Retrieved on November 31, 2017, from <http://documents.worldbank.org/curated>.
- The World Bank -national accounts (2017). National Accounts data files. retrieved on November 2, 2017, From <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP>.
- UN-comtrade Yearbook (2017). International Trade statistics yearbook 2000-2016, Table A. Retrieved on Oktober 12, 2017, From <https://comtrade.un.org/pb/>.